مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

كفاءة القطاع المصرفي وأثرها على حجم التداول
دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الباحث أم البنين حميد منشد الجياشي
جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد
ummalbaneenh.aljayashi@student.uokufa.edu.iq

أ.د حيدر جواد كاظم المرشدي
جامعة الكوفة، كلية الادرة والاقتصاد
Haiderj.kadum@uokufa.edu.iq

المستخلص

أن المصارف سلاح ذو حدين قد تؤدي دوراً بارزاً وحيوياً في تعبئة المدخرات وتمويل الأنشطة الاقتصادية ودفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، ومن جانب آخر قد تؤدي إدارة المصارف ألاّ كفوءة إلى عنصراً مسبباً للازمات المالية على الصعيد المحلي أو العالمي، وقد تبلورت مشكلة البحث حول كفاءة القطاع المصرفي وأثرها على مؤشر حجم التداول، ومحاولة الإجابة على التساؤل الآتي: هل للكفاءة المصرفية أثر على مؤشر حجم التداول للمصارف عينة البحث؟ وما مدى ذلك الأثر؟ ولتحقق هدف البحث تم أستخدام نماذج انحدار panel data لما لها من أهمية خاصة في زيادة عدد المشاهدات مما يسمح بالوصول إلى نتائج قياسية أكثر موثوقية، فضلاً عن اكتسابها أهمية كبيرة كونها تأخذ بنظر الإعتبار أثر تغير الزمن وأثر الإختلاف بين الوحدات المقطعية على حدً سواء، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات أهمها؛ تعد المؤشرات السوقية دالة للعرض والطلب في الأسواق للأوراق المالية، وأن أهم ما يميز آلية العرض والطلب للأسهم المتداولة كونه يتأثر الى حد كبير بالمعلومات التي ترد الى المستثمرين بشأن العوائد المستقبلية المتوقعة للمصارف المساهمة، فضلاً عن الأوضاع الإقتصادية والسياسية والأمنية التي شهدها العراق منذ تأسيس السوق المالي، وأظهرت نماذج البيانات اللوحية Panel Data أن إنموذج الآثار العشوائية (REM) هو الأنموذج الملائم لتقدير أثر كفاءة الاستثمارات وكفاءة القروض على حجم التداول للمصارف العراقية عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2023)، إلا أن لم يتم اثبات فرضيات البحث الدالات على وجود علاقة ذات تأثير طردي معنوي لكل من (كفاءة الاستثمارات، كفاءة القروض) على (حجم التداول) للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2023) وذلك وفقاً للنظرية الإحصائية.

الكلمات المفتاحية: *الكفاءة المصرفية، المصارف العراقية، حجم التداول، البيانات اللوحية.*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (22) عدد (2) 2026

The Efficiency of the Banking Sector and Its Impact on Trading Volume
An Analytical Study of a Sample of Iraqi Banks Listed on the Iraq Stock Exchange

Um-Albaneen Hameed Aljayashi
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
ummalbaneenh.aljayashi@student.uokufa.edu.iq

Prof. Dr. Hayder jawad murshedi
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
Haiderj.kadum@uokufa.edu.iq

Abstract

Banks are a double-edged sword that may play a prominent and vital role in mobilizing savings, financing economic activities, and driving economic growth and development. On the other hand, inefficient bank management may be a factor causing financial crises at the local or global levels. The research problem has crystallized around the efficiency of the banking sector and its impact on the trading volume index, and attempts to answer the following question: Does banking efficiency have an impact on the trading volume index of the banks in the study sample? And what is the extent of that impact? To achieve the research objective, panel data regression models were used due to their special importance in increasing the number of observations, which allows for reaching more reliable standard results. In addition, they gain great importance as they take into account the effect of time changes and the effect of the difference between cross-sectional units equally. The research reached a number of conclusions, the most important of which are: Market indicators are a function of supply and demand in securities markets. The most important characteristic of the supply and demand mechanism for traded stocks is that it is largely influenced by information received by investors regarding the expected future returns of joint-stock banks, as well as the economic, political, and security conditions that Iraq has witnessed since the establishment of the financial market. Panel data models showed that the random effects model (REM) is the appropriate model for estimating the impact of investment efficiency and loan efficiency on the trading volume of the Iraqi banks included in the study sample listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2016-2023). However, the study hypotheses indicating the existence of a significant positive relationship between (investment efficiency and loan efficiency) on (trading volume) for banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period (2016-2023) were not proven, according to statistical theory.

Keywords: *banking efficiency Iraqi, banks, trading volume, panel data.*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

المقدمة

تعد المصارف بمثابة العمود الفقري للنظام المالي؛ إذ تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية لما تقوم بهِ من دور الوساطة المالية بتحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، وعليهِ فإن كفاءة المصارف يعد أمراً ضرورياً وبحاجة إلى المزيد من الاهتمام، ونتيجةً للتحول الكبير في النظام المصرفي وفي مناخ السياسات المعتمدة، أصبحت جميع المصارف تسعى جاهدة إلى تحقق مستويات مرتفعة من الكفاءة من خلال تقليل المدخلات وتعظيم مخرجاتها؛ أي إنتاجها وبالتالي معدلات الأرباح، وقد أثرت هذه الإصلاحات على عمل المصارف، وكان أحد أهداف إصلاح القطاع المالي هو تحسين كفاءة النظام المصرفي، ومن المرجح ايضاً أن تكون المصارف أكثر كفاءة؛ عندما تكون السياسات النقدية أكثر فاعلية، فضلاً عن إستخدامها الحد الأدنى من المدخلات لتوليد الحد الأقصى من المخرجات، وهو ما يمكن أن يزيد من استدامة المصارف؛ إذ أن نجاح أو فشل جميع المؤسسات يرتبط بتحويل مدخلاتها إلى مخرجات.

فضلاً عن أن جميع منظمات الاعمال بمختلف انشطتها وفعالياتها؛ سواء كانت خدمية أو انتاجية تهدف إلى تعظيم ثروة المساهمين، وعليهِ فأن جوهر نجاح المصرف يكمن في تعظيم المؤشرات السوقية، لما تشكله هذه المؤشرات من أهمية للمستثمرين والمساهمين في الأسواق المالية، إذ أن الكفاءة المصرفية تُعد مؤشراً أو مقياساً يحدد نجاح أو فشل المصرف، كما أن لقياس الكفاءة المصرفية وأثرها على مؤشر حجم التداول يعد مجالاً مهماً للدراسة، إذ يساعد في تقديم رؤى عميقة حول كيفية تأثير أداء المصارف على الاقتصاد والسوق المالي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تقديم إطاراً عاماً ودراسة توضيحية عن مدى تأثير كفاءة القطاع المصرفي على مؤشر حجم التداول، فضلاً عن تقديم معلومات قد يستفيد منها المصارف والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية ومساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول كفاءة القطاع المصرفي وأثرها على مؤشر حجم التداول، وبالتالي يمكن أن تصاغ المشكلة الرئيسة للبحث بالتساؤل الآتي:-

هل للكفاءة المصرفية أثر على مؤشر حجم التداول للمصارف عينة الدراسة؟ وما مدى ذلك الأثر؟

فرضية البحث

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

في ظل تحديد مشكلة البحث وبيان أهميته، يعتمد هذا البحث على فرضيتين رئيستين مفادها:-

H1: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لكفاءة الاستثمارات على مؤشر حجم التداول للأوراق المالية للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2016-2023).

H2: توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لكفاءة القروض على مؤشر حجم التداول للأوراق المالية للمصارف العراقية عينة البحث للمدة (2016-2023).

هدف البحث

يحقق البحث جملة من الأهداف؛ أهمها:-

1- قياس أداء المصارف العراقية عينة الدراسة، بالإعتماد على مستوى كفائتها، ومدى أثرها على مؤشر حجم التداول.

2- التعرف على طبيعة العلاقة ما بين الكفاءة المصرفية ومؤشر حجم التداول للأوراق المالية للمصارف العراقية عينة البحث.

حدود الدراسة

1– الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للدراسة بـ المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؛ القوائم المالية والنشرة السنوية.

2– الحدود الزمانية: شملت المدة الزمنية للدراسة 8 سنوات (من 2016 ولغاية 2023).

عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة بـ (15 مصرفاً) من المصارف العراقية الخاصة، والمتمثلة بـ (مصرف آشور، بغداد، التجاري العراقي، إيلاف الإسلامي، الخليج التجاري، الاستثمار العراقي، العراقي الإسلامي، الشرق الأوسط، كوردستان، الموصل، المنصور، الأهلي العراقي، الائتمان، سومر، المتحد).

المبحث الأول: الإطار النظري للكفاءة المصرفية وحجم التداول

أولاً: مفهوم الكفاءة المصرفية

تاريخياً تمت صياغة مفهوم الكفاءة كمؤشر عام للأداء لجميع أنواع الأعمال لأول مرة في الأعمال المبكرة لـــــ "إيدجوورث" "Edgeworth " (1881) و"باريتو" "Pareto " (1927) وسجل الأخير تطبيقه التجريبي في كتاب "شـــيبارد" "Shephard " (1953)، الذي طور مفهوم الكفاءة

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

وأصبح يعرف بإسم "كفاءة باريتو" وجاء نص المفهوم بأن "أي تخصيص محتمل للموارد هو إما تخصيص كفوء أو تخصيص غير كفوء للموارد وهو ما يعكس عدم الكفاءة"، وهو مصطلح إقتصادي يطلق على الحالة التي لا يمكن فيها زيادة منفعة المستهلك أو زيادة سلعة ما؛ إلا بالإضرار بمستهلك آخر أو بسلعة أخرى، إذ ركز "باريتو" على تخصيص الموارد إلى المستوى الأمثل، أي بمعنى تخصيص هذا الموارد لا يعد تخصيصاً كفوءً إذا جعل فرداً على الأقل أفضل دون إن يضر بالآخرين (Alber,et.al,2019:2)، فالكفاءة هي مدى نجاح الوحدة الإقتصادية في موازنة العلاقة ما بين المدخلات والمخرجات؛ بشكل أكثر كفوء بهدف تعظيم الثاني وتخفيض الأول (Rasmussen,2011:6).

وفي سياق ما ورد أعلاه يمكن ان يكون مفهوم الكفاءة المصرفية ذو معنى شامل ولا يقتصر على معنى ضيق، وبالتالي تعرف الكفاءة المصرفية على إنها قدرة المؤسسة المصرفية في توجيه الموارد الإقتصادية المتاحة نحو أكبر قدر ممكن من العوائد بأقل انحراف محتمل؛ من حيث قدرتها المادية والبشرية من ناحية؛ وتحقق الحجم الأمثل لها، وتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المالية من ناحية أخرى (عاشور وحمزة،286:2021).

كما ذكر (McKinley & Banian,2014:47) أن الكفاءة المصرفية تدعم ثمار سياسات الإقتصاد الكلي المنفذة، والتي تولد عنها التنمية المستدامة والنمو الإقتصادي ورفاهية المجتمع، وهذا يتفق مع معنى الكفاءة من حيث تقليل التكلفة وتعظيم الربح.

وعرفت الكفاءة المصرفية على إنها العلاقة ما بين المدخلات والمخرجات؛ أي مدى نجاح تحويل المدخلات إلى مخرجات لتحقق أقصى قدر ممكن من الناتج (Bartusevicien,2013:49).

الكفاءة المصرفية هي الوصول إلى أفضل مستوى من الأداء المصرفية؛ دون إحداث أي تغيير في كمية المدخلات (Nkabila,2017:26).

استناداً لما تقدم أعلاه بإمكان الباحثان تعريف الكفاءة المصرفية:- على إنها قدرة المصارف على تحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة، وبأعلى مستوى من الفعالية والإنتاجية، إذ تشمل الكفاءة المصرفية عدة جوانب متمثلة بتحسين إدارة الموارد، تقليل التكاليف التشغيلية، زيادة جودة الخدمات المقدمة للزبائن، وإستخدام التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي يترتب على ذلك نمو مستدام وربحية أعلى في ظل شدة المنافسة والمتطلبات المتزايدة من الزبائن والأسواق، مع الاخذ بنظر الاعتبار الحفاظ على جودة الخدمة المقدمة وتقليل المخاطر المحتملة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

ثانياً: أنواع الكفاءة المصرفية

وفقاً "لفاريل" (1957)؛ يمكن تقسـيم مفهوم الكفاءة الإنتاجية إلى عنصـرين؛ وهما: الكفاءة التقنية (TE) والكفاءة التخصيصية (AE).

1- الكفاءة التقنية Technical Efficiency (TE)

يعكس هذا النوع من الكفاءة قدرة المؤسسة على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بإستخدام أقل كمية ممكنة من المدخلات أو الموارد المتاحة؛ مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي، بغض النظر عن العلاقات السعرية بين أسعار عناصر الإنتاج وأسعار بيع الوحدات المنتجة (Ehimare,2013:32)، أي أن الهدف الأساس من الكفاءة التقنية هو الحصول على الكفاءة من خلال مقارنة الإنتاج الحالي والإنتاج المحتمل؛ إذ تظهر درجات (TE) مدى نجاح إدارة استراتيجيات (قرارات) المصارف في إستخدام المدخلات لتحقق المخرجات (حجم العمليات)، بمعنى آخر تقيس الكفاءة التقنية جودة إستخدام التكنولوجيا عبر فترات زمنية بناءً على المدخلات والمخرجات، وقد عرف "فاريل" الكفاءة التقنية بأنها مقارنة أداء المصرف مع نظرائهِ الذين يواجهون نفس اللوائح والبيئة والتكنولوجيا على أساس وظيفة الإنتاج (Alharthi,2016:78)، بينما عرفت من قبل آخرون؛ بأنها قدرة المؤسسات على توليد الحد الأقصى من المخرجات من مجموعة من المدخلات (Nguyen,et.al,2019:57).

2- الكفاءة التخصيصية Allocative Efficiency (AE)

يعكس هذا النوع من الكفاءة إنتاج كمية معينه من المخرجات بأقل تكلفة ممكنة من مدخلات الإنتاج، وتعرف على إنها قدرة المؤسسة على استخدام المدخلات او المخرجات بنسب مثلى آخذين بنظر الإعتبار مستوى أسعارهما؛ ومستوى التكنولوجيا المستخدمة، وعليه تعد الكفاءة التخصصية هي الطريقة المثلى التي نحصل من خلالها على أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة بأسعار وتكاليف مناسبة، بعبارة أخرى؛ تشير الكفاءة التخصيصية إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد في ظل الأسعار والتكاليف النسبية لهذه الموارد، آخذين بنظر الإعتبار تفضيلات المستهلك، وبالتالي على مستوى الإنتاج تتحدد الكفاءة التخصيصية؛ عندما يتساوى السعر مع التكلفة الحدية للإنتاج، لأن المستهلك في هذه الحالة يكون على أستعداد لدفع الثمن الذي يعادل المنفعة الحدية التي يحصل عليها، وبالتالي يتحقق التوزيع الأمثل عندما تتساوى المنفعة الحدية للسلعة مع التكلفة الحدية، وبالرجوع إلى النظرية الاقتصادية فإن الكفاءة التخصيصية تقيس مدى نجاح المؤسسة بأختيار التوليفة المثلى من

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

المدخلات في ظل توليفة معينة من أسعار المخرجات، لذا يطلق عليها ايضاً بالكفاءة السعرية (مفتاح،70:2018).

ثالثاً: مفهوم حجم التداول Trading volume concept

يمثل حجم التداول أحد أهم المؤشرات السوقية المستخدمة لقياس مدى نشاط السهم، ويعرف مؤشر التداول على أنه قيمة رقمية تقيس مقدار التغيرات الحاصلة في الأسواق المالية، إذ يتم تكوينه وتحديد قيمته في أول مدة، ثم يتم مقارنته بعد ذلك عند أي نقطة زمنية معينة، وبالتالي يمكن التعرف على تحركات الأسعار في الأسواق المالية سواء للأعلى أو للأدنى، إذ يعكس هذا المؤشر أسعار الأسواق واتجاهاتها (نصيف وحسين،2023:46)، وتصف هذه التغيرات في حجم التداول مدى كثافة التداول ونوعية كل من البيع والشراء، ونظراً لقوى العرض والطلب الذي تحكم هذه التغيرات، فأن حجم التداول لابد أن يزداد مع حركة الأسعار بإتجاه معين؛ إذ كان لهذا التحرك أن يستمر في الإتجاه نفسه، وعليه فأن حجم التداول يتماشى بالتوافق مع حركة الأسعار، فهو إما أن يؤكدها ويعززها في إتجاه معين؛ إذا ما أرتفع الحجم المتبادل، أو أن ينذر بضعفها ويزداد إحتمالية تراجع الأسعار نتيجةً لضعف حجم التداول والذي يمثل قوة الدفع خلف حركة أسعار الأسهم في الأسواق؛ كونه يعكس مدى رغبة المستثمرين وإقبالهم في الشراء أو البيع؛ أن السبب وراء ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة الطلب على العرض الذي يترجم إلى زيادة في طلب الشراء بأسعار مرتفعة نسبياً لجذب عدد أكبر من البائعين؛ مما يزيد ذلك من حجم التداول، وبالعكس أن السبب وراء انخفاض الأسعار يرجع إلى زيادة العرض على الطلب الذي يترجم إلى أن الأسواق تلبي طلبات الشراء ولو كانت الأسعار متدنية نسبياً (حنتوش،2021:443).

ويشير هذا المؤشر إلى قيمة الأسهم المتداولة خلال مدة زمنية معينة، والذي يعبر عن حركة عمليات البيع والشراء للأسهم، ويعد هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة للتعبير عن درجة سيولة السوق ومستوى النشاط فيه، إذ يشير أرتفاع هذا المؤشر إلى سرعة وسهولة الدخول والخروج من وإلى السوق؛ فضلاً عن إنخفاض في تكاليف العمليات داخل السوق (نصيف وحسين،2023:47).

عرف (Yonis,2013:10) حجم التداول على أنه معدل عدد المعاملات التي يجريها المتداول أو السوق خلال مدة زمنية معينة.

رابعاً: أهمية حجم التداول The importance of trading volume

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

أن لحجم التداول أهمية كبيرة بالنسبة للمستثمرين وللسوق؛ أهمها:- (نصيف وحسين،2023:46)

1- **تقدير مخاطر المحفظة الإستثمارية:** إذ يشير لقياس المخاطر النظامية لمحفظة الأوراق المالية في الأسواق المالية، وهي العلاقة ما بين العائد على الموجودات الخطرة؛ ومعدل العائد للمحفظة الإستثمارية المكونة من موجودات خطرة، إذ يساعد ذلك على تلخيص حركة الإنشطة الاقتصادية بطريقة كمية يسهل إستخدامها.

2- **التنبؤ بأسعار الأسهم في الأسواق:** من خلال التحليل التاريخي للتغيرات التي تحصل على المؤشرات السوقية؛ بإستخدام تحليل السلاسل الزمنية؛ والمتوسطات المتحركة، يمكننا التنبؤ بالتغيرات المحتملة لحركة السوق المالي؛ وما سيكون عليهِ مستقبلاً، وبالتالي سيساعد هذا التحليل متخذي القرار بتوسيع مجال معلوماتهم ورؤيتهم المستقبلية لإتخاذ القرارات المناسبة.

خامساً: العوامل المؤثرة على حجم التداول Factors affecting trading volume

هنالك عوامل عديدة تؤثر على حجم التداول في الأسواق المالية؛ أهمها:- (محمد وياسين،2022:426) (Bushman&smith,2003:76)

1- **الشفافية Transparency:** وتعني السرعة والكفاءة في نقل المعلومات إلى كافة المستثمرين؛ وفي الوقت نفسه، إذ أن عامل الشفافية يعكس مدى نزاهة وكفاءة نقل المعلومات داخل السوق، لذا فأن تناقل المعلومات بصورة سريعة وبكفاءة تامة سوف يؤمن عدم وجود أي فرصة لأي مستثمر للقيام بأستغلالها والحصول على مكاسب شخصية دون الآخرين، كما تعكس الشفافية مدى توفر نطاق واسع من المعلومات الموثوقة ذات الصلة بالأداء؛ المركز المالي، فرص الأستثمار؛ وقيمة ومخاطر المصرف.

2- **الشائعة rumor:** وتعد بمثابة وكالة أنباء غير رسمية تخبر فيها المستثمرين عن معلومات قد تكون خطرة؛ أو تشكل مصدراً للتهديد أو فرصة للربح السريع.

3- **الوضع الاقتصادي Economic situation:** هنالك علاقة مباشرة ما بين الوضع الاقتصادي ومستوى الأداء في الأسواق المالية؛ فمن الطبيعي تزداد عملية التداول في سوق الأوراق المالية في الوضع الذي يكون فيها إقتصاد الدولة في حالة ازدهار، ويرجع سبب ذلك أن الإقتصاد المزدهر سوف يوفر للمستثمرين حالة من الأمان داخل البلد، وبالمقابل سوف يقلل من خطر عدم الأستثمار؛ مما يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الإستثمار.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

4- **الوضع السياسي political situation:** قد يؤثر الوضع السياسي إلا أن لا توجد علاقة واضحة وصريحة ما بين الوضع السياسي للبلد وأداء السوق المالي؛ فضلاً عن إنها علاقة ليست ثابتة أو تناسبية؛ كما أن الوضع السياسي لم يعد مؤشراً لإزدهار الاقتصاد في الأسواق؛ وعدم الأستقرار ليس بالضرورة سبباً لإنهيارها؛ ويرجع السبب في هذه العلاقة غير الواضحة إلى أن الأحداث السياسية عادةً ما تكون ذات وجهتين، أي أنها قد تضر جهة من الجهات وتكون منفعة لجهة أخرى.

من وجهة نظر الباحث أن المالية السلوكية هي أحدى أهم العوامل التي تؤثر على سلوك المشاركين في السوق المالي، وكيفية إتخاذهم للقرارات الاستثمارية، وكيفية التصرف بناءً على معلومات محددة، كما للتحيزات المعرفية والجوانب العاطفية إن تسهم في إتخاذ القرارات التي تؤثر على حجم التداول (Antony,2019,1)، وعليه شكلت المالية السلوكية توجهاً جديداً في دراسة الأسواق المالية، إذ تعد أحد نماذج النظرية المالية التي تدعو إلى فهم السلوك البشري وتأثيرهُ على عملية إتخاذ القرارات المالية، ففي أغلب الأحيان نجد أن الرُشد لا تتحكم في سلوك المستثمرين بل تتحكم فيها عواطفهم، وعليه لا تُعد المالية السلوكية في واقع الأمر مجرد عملية دمج بعلم النفس كإتجاه جديد يتم اتباعه، وإنما هي إنموذج علمي منهجي يقوم أولاً على نقد نظرية الكفاءة إستناداً إلى الواقع الفعلي، ومن ثم اللجوء إلى علم النفس في محاولة تفسير الشذود والتشوهات في الأسواق المالية، وبذلك فأن المالية السلوكية هي ناتج تزاوج نظرية المستثمرين غير الرشيديين " Irrational investors theory" والنظرية النفسية في القرارات "Psychologal theory" (وادي والجياشي،2025:565-566)، فعندما يقوم المستثمرون بالبيع أو الشراء؛ وبالتالي التأثير على الأسعار؛ فهو يركز على تطبيق مبادئ علم النفس وعلم الإقتصاد لتحسين عملية إتخاذ القرار المالي، والهدف من ذلك شرح الأسباب المنطقية للإعتقاد بأن الأسواق المالية غير كفوءة (Hede,2012:18).

أن أحد أهم مؤشرات حجم التداول هو عدد الأسهم المتداولة والذي يشير إلى العدد الكلي من الأسهم المتداولة في سوق مالي معين؛ خلال مدة زمنية معينة؛ ويعد الأكثر شيوعاً في الدراسات التي تناولت علاقة الحجم بأسعار السهم، ووفقاً للـ (المرشدي،2018:187) عدد الأسهم المتداولة هي ذلك الجزء من الأسهم المدرجة التي يتم التعامل معها بيعاً أو شراءً في الأسواق المالية؛ وتظهر مدى توسع إنشطة السوق الإقتصادية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

ويتأثر عدد الأسهم المتداولة على وجه الخصوص ببعض العوامل والمتمثلة بـــ مقسوم أرباح السهم الواحد الذي بعد المحور الأهم لمعظم المســتثمرين، ربحية الســهم الواحد؛ إذ تســعى جاهدة إدارة المصرف بتعظيم ربحية السهم ليتسنى لها زيادة مقسوم أرباح السهم الواحد؛ معدل العائد المطلوب، تركيبة هيكل رأس المال (حسين وآخرون،2021:347).

المبحث الثاني: قياس أثر الكفاءة المصرفية على حجم التداول بإستخدام نماذج انحدار panel data

اولاً: مفهوم البيانات اللوحية

يعد إستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية "panel data" من الأساليب الحديثة في التحليل القياســـي الكمي، نظراً لأنها تأخذ بعين الاعتبار تغير الزمن (T) من جهة وأثر الاختلاف بين الوحدات المقطعية من جهة أخرى، أي إنها تضـم كلً من خصـائص السـلاسـل الزمنية والبيانات المقطعية في ذات الوقت، إذ نجد أن البيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات (افراد، دول، مصـارف، أسـر...الخ) عند مدة زمنية واحدة، بينما بيانات السـلاسـل الزمنية تصـف سـلوك مفردة واحدة خلال مدة زمنية معينة، أما بيانات الســلاســل الزمنية المقطعية فتصــف ســلوك عدد من المفردات خلال مدة زمنية معينة (العبيدي،30:2022)، لذلك تعطي صــورة أوضــح من تلك التي تعتمد على نوع واحد من البيانات، وعليهِ إن النوعين من البيانات يعد أحدهما مكملاً للآخر، وقد أختلف الإقتصـــاديون في تســـمية هذه النماذج فمنهم من يطلق عليها "البيانات الطولية" وآخرون "البيانات المزدوجة أو اللوحية"، إلا أنهم اتفقوا جميعاً على أن هذه النماذج قد اكتسبت في الماضـي وفي العقد الحالي اهتماماً كبيراً لاســيما في مجالات العلوم الاقتصـــادية والمالية، أي إنها تدرس بيانات المقاطع العرضـية وتحركاتها خلال مدة زمنية معينة؛ بمعنى آخر (إنها تتعامل مع ديناميكية الزمن ولمجموعة من الوحدات)، أي أن أنموذج البيانات اللوحية عبارة عن دمج بين (N) و (T)من المقاطع العرضـية، إذ إن كل مشـاهدة لهذا الأنموذج على مسـتوى كل مقطع عرضـي (i) (الفلاحي،119:2020).

والجدير بالذكر أن هناك نوعين للبيانات اللوحية، البيانات اللوحية المتوازنة والغير متوازنة، وتعني البيانات اللوحية المتوازنة "Balanced Panel data" ثبات النقاط الزمنية لكل الوحدات الداخلة ضـمن عينة الدراسـة؛ أي أن جميع المشـاهدات متسـاوية لعينة الدراسـة، إما البيانات اللوحية غير

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

المتوازنة "Unbalanced Panel data" وتعني اختلاف النقاط الزمنية بين الوحدات؛ أي أن هناك مشاهدات مفقودة لبعض عينة الدراسة (Hauser,2016:44).

قدم W.Green في عام 1993 ثلاثة نماذج أساس تبعاً لإختلاف الأثر الفردي لكل وحدة مقطعية (ai) الذي من المفترض ثبات هذا الأثر عبر الزمن بكل وحدة مقطعية، ليكن لدينا (n) من المشاهدات المقطعية مقاسة في (T) من الفترات الزمنية، وعليه فإن الصيغة العامة لإنموذج البيانات اللوحية يمكن كتابته بالشكل الآتي: (العبيدي،32:2022)

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} B_j + X_{J(it)} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots (1)$$

i=1,2,…..N

t=1,2,…..T

إذ أن:

(y_{it}): تمثل قيمة متغير الإستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

$(B_{0(i)})$: تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i.

(B_j): تمثل قيمة ميل خط الانحدار.

$(X_{J(it)})$: تمثل قيمة المتغير المستقل j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

(ε_{it}): تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة t.

إما اشكال نماذج السلاسل الزمنية المقطعية تتمثل بـــ إنموذج الإنحدار التجميعي "Pooled Regression Model"، إنموذج الآثار الثابتة "Fixed Effects Model" وانموذج الآثار العشوائية "Random Effects Model" ويمكن توضيحها كما يلي:

1- نموذج الإنحدار التجميعي (PRM)

يعد إنموذج (PRM) من أبسط نماذج البيانات اللوحية المستخدمة؛ إذ يفترض أن جميع المعلمات (B_j و $B_{0(i)}$) ثابتة طوال المدة الزمنية، أي أنه يهمل البعد الزمني، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير معلمات الانموذج، وبإعادة كتابة الانموذج في المعادلة رقم (15)؛ نحصل على إنموذج الانحدار التجميعي بالصيغة الآتية:- (Hamaza&Ali,2018:411)

$$y_{i,t} = \propto_0 + \beta x_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

إذ أن:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

(y): المتغير التابع

(x): المتغير المستقل

(β): متجه معامل الانحدار

($\propto_0$): الحد الثابت

(t): المدة الزمنية

(i): المصارف

(ε): حد الخطأ العشوائي

2- إنموذج الآثار الثابتة (FEM)

يقصد بالآثار الثابتة أن المعلمة (β) ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية ولا تتغير بمرور الزمن؛ إذ يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية (افراد، دول، مصارف، أسر...الخ) لتقدير معلمات الانموذج والسماح لمعلمة (β) بالتغير بين المجاميع المقطعية، والهدف من إنموذج (FEM) هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة؛ عن طريق جعل معلمة (β) تتفاوت من مجموعة إلى أخرى بشرط بقاء معاملات الميل (β_j) ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (جيجلي،76:2023)، ويأخذ إنموذج (FEM) الصيغة الآتية: (Gujarati&Porter,2009:596)

$$y_{i,t} = \beta_{\circ(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

إذ أن:

i=1,2…….N

t=1,2……T

$E(\varepsilon_{i,t})=0$

$Var(\varepsilon_{i,t})=\partial_u^2$

تعددت الطرق لتقدير هذا الإنموذج إلا أنه عادةً ما يستخدم متغيرات وهمية بقدر (N-1) لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة، ومن ثم طريقة المربعات الصغرى؛ لذا يطلق على هذا الإنموذج أسم (إنموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية) " least squares dummy variables model" وتأخذ هذه المتغيرات القيمتين (0) و (1)، ويتم إعادة صياغة المعادلة رقم (3) بالشكل الآتي:

(Hamid R,2012:261)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

$$y_{i,t} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(i,t)} + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

إذ أن:

$(\alpha_1 + \sum_{d=2}^{N} \alpha_d D_d)$: التغيير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع (β).

3- إنموذج الآثار العشوائية (REM)

على عكس إنموذج الآثار الثابتة يتعامل إنموذج الآثار العشـوائية مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية؛ وليست معالم ثابتة، ويقوم هذا الإفتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بموسط يساوي صفراً وبتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للإنموذج، وعليهِ سيعامل معامل القطع $\beta_{\circ(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ، أي أن: (الدليمي،113:2018)

$$\beta_{\circ(i)} = \mu + v_i \ldots\ldots\ldots (5)$$

وعند تعويض المعادلة رقم (5) في المعادلة رقم (3) نحصـل على صـيغة إنموذج الآثار العشـوائية الآتية:

$$y_{i,t} = \mu + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{j(i,t)} + v_i + \varepsilon_{i,t} \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

إذ أن:

(v_i): حد الخطأ في مجاميع البيانات المقطعية i.

ويطلق على إنموذج الآثـار العشـوائيـة أسـم إنموذج مكونـات الخطـأ (Error Components Model)، ولـذلـك لوجود مركبين للخطـأ (v_i) و $(\varepsilon_{i,t})$، وعنـد تقـدير معلمـات إنموذج الآثـار العشـوائية لا يتم الإعتماد على طريقة المربعات الصـغرى الاعتيادية؛ لأنها تعطي نتائج غير دقيقة، ولها أخطاء قياسـية غير صـحيحة، وبالتالي سـيؤثر على أختبار المعلمات، وعليهِ يتم الإعتماد في تقـدير معلمـات الإنموذج على طريقـة المربعـات الصـغرى المعممـة " Generalized least squares" (Cameron&Trivedi, 2005:734).

سـيتم تقدير الإنموذج بإسـتخدام نماذج انحدار البيانات اللوحية الثلاثة (إنموذج الإنحدار التجميعي (PRM)، إنموذج الآثار الثابتة (FEM)، وانموذج الآثار العشـوائية (REM))، إذ أن المفاضـلة بينهما لإجل أختيار الأنموذج الأفضـل، ولتحقق ذلك سيتم اسـتخدام اختبار (F) بهدف المفاضـلة ما

بين إنموذج الانحدار التجميعي وإنموذج الآثار الثابتة، واستخدام أختبار هوسمان بهدف المفاضلة ما بين إنموذج الآثار الثابتة وإنموذج الآثار العشـوائية بهدف اختيار الأنموذج الملائم لاسـتخدامه في تقدير أثر الكفاءة المصـرفية على مؤشـر حجم التداول لـــ (15 مصـرفاً) من المصـارف العراقية الخاصـة وللمدة (2016-2023)، إذ بلغ عدد المشـاهدات (120 مشـاهدة)، لإجل اختبار فرضـيات الدراسة التي تنص على:-

- توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لكفاءة الاسـتثمارات على مؤشـر حجم التداول للأوراق المالية للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2016-2023).
- توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لكفاءة القروض على مؤشر حجم التداول للأوراق المالية للمصارف العراقية عينة البحث للمدة (2016-2023).

ثانياً: نتائج تقدير أثر كفاءة القطاع المصـرفي على مؤشـر حجم التداول للمصـارف العراقية عينة البحث للمدة (2016-2023)

الجدول (2): يوضح نتائج تقدير أثر كفاءة الاستثمارات على مؤشر حجم التداول للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2016-2023)

Sample: 2016 2023					Cross-sections included: 15				Total panel (balanced) observations: 120			
Variable	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
EF1	0.33837	0.216106	1.565755	0.1201	0.357664	0.236045	1.515237	0.1327	0.347091	0.219527	1.581086	0.1165
C	6.375009	0.125268	50.89113	0.000	6.366158	0.130371	48.83114	0.000	6.371008	0.145551	43.77172	0.000
R-squared	0.020353				0.223796				0.020917			
Adjusted R-squared	0.012051				0.111843				0.012619			
F-statistic	2.451588				1.999021				2.52088			
Prob (F-statistic)	0.120084				0.02196				0.115024			
Cross-section F	27.933124								0.0145			
Hausman Test	0.014856								0.903			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews14.

يبين الجدول (2)، تقدير أثر كفاءة الاستثمارات* على مؤشر حجم التداول للمصارف العراقية عينة الدراسـة للمدة (2016-2023) لإجل اختبار فرضـية الدراسـة التي تنص على (توجد علاقة ذات

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

تأثير طردي معنوي لكفاءة الاستثمارات على مؤشر حجم التداول للأوراق المالية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2016-2023.

* **كفاءة الاستثمارات:** الملاحق (3,2,1) توضح كيفية استخراج كفاءة الاستثمارات لجزء من المصارف عينة البحث بإستخدام انموذج التحليل الحدودي العشوائي (SFA) وفق الصيغة الرياضية الاتية:

$$ln\,(yi) = \beta_0 + \beta_1\, ln(xi) + \beta_2\, ln(xi) + \beta_3\, ln(xi) + v_i - u_i$$

إذ إن:

$ln\,(yi)$: تمثل لوغارتم الإنتاج لمخرجات المصرف.

β : قيمة المعلمات المقدرة والتي بموجبها تتحدد العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية.

$ln\,(xi)$: تمثل متجه اللوغارتم الطبيعي لمدخلات المصرف.

v_i : يمثل الخطأ العشوائي.

u_i : المتغير العشوائي ويمثل حد عدم الكفاءة.

بعد أن تم تقدير الإنموذج بإستخدام نماذج انحدار البيانات اللوحية الثلاثة، إذ أظهرت نتائج اختبار (F) أن القيمة الاحتمالية الإحصائية (Chi-Sq Statistic) معنوية عند مستوى (0.0145) وهي أقل من (0.05)؛ وعليهِ نرفض فرضية العدم (H_0)، ونقبل فرضية البديل (H_1)، وبناءً على نتائج اختبار (F) سيتم أهمال إنموذج الأنحدار التجميعي أي أن أنموذج التأثيرات الثابتة أو الآثار العشوائية هو الأنموذج الأفضل، وبالتالي سيتم الانتقال إلى اختبار هوسمان (Hausman Test).

وأظهرت نتائج اختبار هوسمان أن القيمة الإحصائية (Chi-Sq Statistic) غير معنوية عند مستوى (0.903) وهي أكبر من (0.05)؛ وعليهِ نقبل فرضية العدم (H_0) ونرفض فرضية البديل (H_1)، وبناءً على نتائج اختبار هوسمان يتبين لنا أن أنموذج الآثار العشوائية هو الأنموذج الملائم لتقدير أثر كفاءة الاستثمارات على مؤشر حجم التداول للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2023).

ويلاحظ من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار إنموذج (REM)، ما يلي:-

وجود تأثير طردي غير معنوي ما بين مؤشر حجم التداول وكفاءة الاستثمارات للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2016-2023)، وهذهِ النتيجة تبعاً للنظرية الاحصائية لا تدعم الفرضية التي تنص على (توجد علاقة ذات تأثير إيجابي معنوي لكفاءة الاستثمارات على مؤشر حجم التداول

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

للأوراق المالية للمصـــارف عينة الدراســـة للمدة 2016-2023)، وتفســـير العلاقة الإيجابية غير المعنوية هذهِ يعني أن هناك اتجاهاً إيجابياً (زيادة في أحد المتغيرين ترتبط بزيادة في الآخر)، لكن هذا الارتباط ليس موثوقاً به إحصائياً (أي لا يمكن تعميمه على المجتمع أو أنه قد يكون نتيجة صدفة عشوائية).

كما أن التفســير المحتمل لهذهِ النتيجة قد يكون الارتباط الطردي ضــعيفاً جداً في الواقع، مما يجعل الاختبارات الإحصـائية غير قادرة على تأكيد معنويته، بمعنى أكثر دقة أن زيادة كفاءة الاستثمارات قد تؤدي إلى زيادة طفيفة في حجم التداول، لكن بتأثير ضــئيل جداً، أي أنها لا تدعم وجود تأثير واضح لكنها لا تنفي ذلك تماماً.

في حين ســجل معامل التحديد (R^2) (0.02) أي أن قيمة ما يفســره المتغير المســتقل (كفاءة الاســتثمارات) للمصــارف العراقية قد بلغ (2%) من التغيرات الحاصــلة في المتغير التابع (حجم التداول) للأوراق المالية في سوق العراق؛ أما النسبة المتبقية والبالغة (98%) فهي تعود إلى عوامل أخرى خارج الإنموذج فهي موجودة ضمن الخطأ العشوائي؛ وقد تتمثل هذهِ العوامل بـــ (الشفافية، الشائعة، الوضع الاقتصادية، الوضع السياسي).

الجدول (3): يوضح نتائج تقدير أثر كفاءة القروض على مؤشر حجم التداول للمصارف العراقية عينة البحث للمدة (2016-2023)

Sample: 2016 2023					Cross-sections included: 15				Total panel (balanced) observations: 120			
Variable	Pooled Regression Model				Fixed Effects Model				Random Effects Model			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
EF1	1258.847	1252.049	1.005429	0.3167	1230.172	1186.88	1.036475	0.3024	1244.839	1186.865	1.048846	0.2964
C	-1242.93	1242.716	-1.00017	0.3193	-1214.47	1178.033	-1.03093	0.305	-1229.03	1178.018	-1.0433	0.2989
R-squared	0.008494				0.214771				0.009239			
Adjusted R-squared	0.000091				0.101517				0.000842			
F-statistic	1.010888				1.896361				1.100318			
Prob (F-statistic)	0.316747				0.031589				0.29634			
Cross-section F	27.989927						0.0143					
	0.06511						0.418					

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews14.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

أظهرت نتائج الجدول (3)، تقدير أثر كفاءة القروض* على مؤشر حجم التداول للمصارف العراقية عينة الدراسة لإجل اختبار فرضية الدراسة، وبعد أن تم تقدير الإنموذج أوضحت نتائج اختبار (F) أن القيمة الاحتمالية الإحصائية (Chi-Sq Statistic) معنوية عند مستوى (0.0143) وهي أقل من (0.05)؛ لذا نرفض فرضية العدم (H_0)، ونقبل فرضية البديل (H_1)، وبناءً على نتائج اختبار (F) سيتم أهمال إنموذج الأنحدار التجميعي أي أن أنموذج الآثار الثابتة أو الآثار العشوائية هو الأنموذج الأفضل.

* **كفاءة القروض:** الملاحق (3,2,1) توضح كيفية استخراج كفاءة القروض لجزء من المصارف عينة البحث بإستخدام انموذج التحليل الحدودي العشوائي (SFA).

وبالتالي سيتم الانتقال إلى اختبار هوسمان (Hausman Test)، إذ أظهرت نتائج اختبار هوسمان أن القيمة الإحصائية (Chi-Sq Statistic) غير معنوية عند مستوى (0.418) وهي أكبر من (0.05)؛ وعليهِ نقبل فرضية العدم (H_0) ونرفض فرضية البديل (H_1)، وبناءً على نتائج اختبار هوسمان أتضحَ أن أنموذج الآثار العشوائية هو الأنموذج الملائم لتقدير أثر كفاءة القروض على مؤشر حجم التداول للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2023).

ويلاحظ من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار إنموذج (REM)، ما يلي:-

وجود تأثير طردي غير معنوي ما بين مؤشر حجم التداول وكفاءة القروض للمصارف العراقية عينة الدراسة للمدة (2016-2023)، وبحسب النظرية الاحصائية هذهِ النتيجة لا تدعم الفرضية التي تنص على (توجد علاقة ذات تأثير طردي معنوي لكفاءة القروض على مؤشر حجم التداول للأوراق المالية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2016-2023)، إلا أن العلاقة الطردية غير المعنوية يمكن أن تترجم إلى أن سوق العراق للأوراق المالية لا يزال في مرحلة لا يعكس فيها حجم التداول بشكل كافٍ جودة القروض، وأن الاتجاه الإيجابي (الزيادة في حجم التداول ترتبط بالزيادة في حجم القروض) يعني أن الارتباط ليس قوياً أو موثوقاً به إحصائياً؛ أي أن العلاقة هذهِ قد تكون نتيجة للصدفة أو لعوامل أخرى غير مقاسة قد تهيمن على حجم التداول.

أما بالنسبة لمعامل التحديد (R^2) إذ سجل (0.009) ويعني ذلك أن قيمة ما يفسره المتغير المستقل (كفاءة القروض) للمصارف العراقية قد بلغ (0.9%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (حجم التداول) للأوراق المالية في سوق العراق، في حين أن النسبة المتبقية والبالغة (99.1%)

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

تعود إلى عوامل أخرى مرَ ذكرها سابقاً وهي لم تدخل ضمن الانموذج فهي موجودة ضمن الخطأ العشوائي.

الاستنتاجات

1- تعد الكفاءة الكلية هدفاً استراتيجياً لإدارة أغلب القطاعات ولاسيما القطاع المصرفي في الأسواق للأوراق المالية، كونه جزءً مهماً للنمو الإقتصادي للبلدان ويقع أهتمامهُ على جميع الأطراف من خارج السوق وليس فقط المستثمرين فيه.

2- تعد المؤشرات السوقية دالة للعرض والطلب في الأسواق للأوراق المالية، وأن أهم ما يميز آلية العرض والطلب للأسهم المتداولة كونه يتأثر الى حد كبير بالمعلومات التي ترد الى المستثمرين بشأن العوائد المستقبلية المتوقعة للمصارف المساهمة، فضلاً عن الأوضاع الإقتصادية والسياسية والأمنية التي شهدها العراق منذ تأسيس السوق المالي.

3- أظهرت نماذج البيانات اللوحية Panel Data في تقدير العلاقة ما بين الكفاءة المصرفية ومؤشر حجم التداول للمصارف العراقية عينة الدراسة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2023)، أن إنموذج الآثار العشوائية (REM) هو الأنموذج الملائم لتقدير أثر كفاءة الاستثمارات وكفاءة القروض على حجم التداول.

4- وفقاً للنظرية الاحصائية لم يتم اثبات فرضيات الدراسة الدالات على وجود علاقة ذات تأثير طردي معنوي لكل من (كفاءة الاستثمارات، كفاءة القروض) على (حجم التداول) للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2023).

التوصيات

1- الاهتمام وبشكل خاص بالقطاع المصرفي بوصفه قلب الاقتصاد النابض، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات نحو الاتجاه الذي يخدم الاقتصاد بهدف الحصول على قطاع مصرفي يحقق اعلى مستويات الكفاءة، وتوجيه السيولة المالية الفائضة نحو القروض وبأسعار فائدة مقبولة.

2- أقامة دورات ومحاضرات تعريفية للمصارف ولاسيما المصارف العراقية ومدى أهمية الاستثمار فيها مما يعزز ذلك الوعي المصرفي لدى الجمهور العراقي وبالتالي يسهم في زيادة رؤوس الأموال في القطاع المالي؛ كون أن الجمهور يفتقد للثقافة المصرفية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

3- ضرورة تعزيز العلاقة ما بين الكفاءة المصرفية والمؤشرات السوقية من قبل متخذي القرار؛ وأن يعمل سوق العراق للأوراق المالية مع الجهات الأخرى ذات العلاقة لوضع أسس ومعايير للإفصاح عن التقارير والقوائم المالية بكل وضوح وشفافية.

4- تهيئة وتطوير سوق العراق للأوراق المالية بما يخدم الإقتصاد الوطني وذلك من خلال توفير الأدوات المالية وتوفير بيئة مناسبة تشجع على الاستثمار وأدراج المصارف في الأسواق المالية.

المصادر العربية

1- الدليمي، فيصل غازي فيصل، (2018)، "أثر المنافسة المصرفية على مؤشرات الاستقرار المالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2016"، أطروحة دكتوراه، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 1-170.

2- الصبيحي، فائز هليل، المولى، إبراهيم فضل، بتال، احمد حسين، (2018)، "قياس وتحليل اثر المؤشرات المالية على الكفاءة المصرفية لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمده 2011-2015"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد 22، ص 1-27.

3- العبيدي، أمير مكرم بشير، (2022)، "قياس وتحليل محددات الكفاءة الفائقة: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2011-2022"، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 1-142.

4- العنيزي، وسام حسين علي، الفهداوي، هشام مهيدي صالح، (2021)، "تقدير الحجم الأمثل للشركة وأثره في المؤشرات السوقية دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2019)"، جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 17، العدد 54، ص 286-304.

5- الفلاحي، معن ارثيع عبد، 2020 "قياس وتحليل العوامل المحددة لنمو الإنتاجية الكلية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2009-2017"، أطروحة دكتوراه، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 1-190.

6- المرشدي، حيدر جواد كاظم، (2018)، "أثر بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (رؤية تحليلية)" مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، ص 183-195.

7- جيجلي، حنان، جاب الخير، أمينة، (2023)، "العوامل المؤثرة في الكفاءة المصرفية دراسة قياسية لعينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2012-2021"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 1-108.

8- حسين، وليد حسين، مهدي، احمد غازي، رمضان، حاتم علي، (2021)، "الأثر التبادلي بين الأداء التشغيلي للمنشأة وعدد الأسهم المتداولة دراسة لعينة من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 64، ص 341-355.

9- حنتوش، مصطفى أكرم، (2021)، " تأثير زيادة حجم المديونية على حجم التداول (بحث تطبيقي على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 27، العدد 126، ص 432-453.

10- عاشور، هدير خيون، حمزة، زهراء عامر، (2021)، "تحليل المخاطرة الائتمانية واثرها في تعزيز الكفاءة المصرفية دراسة تطبيقية لمصرف بغداد التجاري للمدة من (2010-2019)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 17، العدد 68، ص 281-304.

11- محمد، شهد بشار، ياسين، سمير طه، (2022)، " العوامل المؤثرة على القيمة السوقية لأسهم الشركات العراقية دراسة تطبيقية لعدد من الشركات العراقية للمدة من 2015 إلى 2020"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، ص 420-434.

12- مفتاح، حسن، (2018)، " أثر هيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة عينة من المصارف التجارية، حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، كلية العلوم الالقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الصفحات 1-244.

13- نصيف، عادل راشد، حسين، عبد الرزاق حمد، (2023)، "العلاقة بين سعر الصرف ومؤشر حجم التداول في سوق إسطنبول للأوراق المالية"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 4، ص 41-54.

14- وادي، محمد حسن، الجياشي، أم البنين حميد، (2025)، "بناء المحفظة الاستثمارية وفق نماذج المالية السلوكية"، مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث، المجلد 5، العدد 22، ص 556-582.

المصادر الإنكليزية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

1- Alber, Nader and Elmofty, Mayssa and Kishk, Israa and Sami, Reda, (2019), "Banking Efficiency: Concepts, Drivers, Measures, Literature and Conceptual Model", PP. 1-24.

2- Alharthi, Majed, (2016), "The Determinants of Efficiency, Profitability and Stability in the Banking Sector: A Comparative Study of Islamic, Conventional and Socially Responsible Banks", Corporate Ownership & Control / Volume 13, Issue 4, PP. 1-328.

3- Antony, Anu, (2019), "Behavioral finance and portfolio management: Review of theory and literature", Article in Journal of Public Affairs, PP. 1-7.

4- Bartuseviciene, Ilona, (2013), "Organizational Assessment: Effectiveness VS. Efficiency", Social Transformations in Contemporary Society, PP. 45-53.

5- Bushman, Robert M., Abbie J. smith, (2003), "Transparency, financial accounting information, and corporate governance", frbny economic policy Review, PP. 65-87.

6- Cameron, A. Colin, and Trivedi, Pravin K, (2005), "Microeconometrics: Methods and Applications", First published, Cambridge University Press, United Kingdom, PP. 1-1034.

7- Ehimare, Omankhanlen Alex, (2013), "Nigerian Banks efficiency performance: apost 2004 Banking reforms evaluation", A Ph.D Thesis submitted Banking and Finance, Covenant university, ota, ogun stata, PP. 1-165.

8- Gujarati, Damodar N, and Porter, Dawn C, (2009), "Basic Econometrics", Fifth Edition, McGraw-Hill, New York, PP. 1-922.

9- Hamaza, M.A. And Ali, E.H., (2018), "An Economic Analysis For The Factors Effecting On Net Farm Income Using Panel Data", Iraq Journal Of Agricultural Sciences, Iraq, PP. 410-417.

10- Hamid R, Seddighi, (2012), "Introductory Econometrics: A Practical Approach", 2nd edn, Routledge, New York, PP. 385.

11- Hauser, Michael (2016), financial econometrics, chapter five " panel data analysis" edition 1th, France.

12- Hede, Peter, (2012) "Financial Decision-Making & Investor Behavior", Bookboon.com.

13- Mckinley, V. & Banian, K. (2014). "Central Bank Operational Measurement: Meaning and Measurement". Central Bank Publications, PP. 45-81.

14- Nguyen, Nga Thu, Dinh, Linh Hong & Vu, Loan Thi, (2019), "Measuring banking efficiency in Vietnam: parametric and nonparametric methods", Banks and Bank Systems,Vol.I 14(1),PP.55-64

15- Nkabila, Daniel, (2017), "AN Analysis of the Efficiency of Commercial Banks in Namibia", Master of Science in Economics, the University of Namibia, PP. 1-63.

16- Rasmussen, Svend, (2011), "Production Economics The Basic Theory of Production Optimization", Springer-Verlag Berlin Heidelberg, PP.1-274.

17- Yonis, Manex, (2013), "Trading Volume and Stock Return: Empirical Evidence for Asian Tiger Economies", Master Thesis, PP. 1-68.

الملاحق

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (22) عدد (2) 2026

الملحق(1) مؤشر كفاءة الاستثمارات والقروض لمصرف آشور للمدة (2016-2023) (آلاف الدنانير العراقية)

السنوات	المدخلات			المخرجات		الاستثمارات	القروض
	الودائع	رأس المال	التكاليف الادارية	الاستثمارات	القروض	مؤشر الكفاءة	مؤشر الكفاءة
2016	18.36759	19.33697	15.33055	14.75786	16.68813	0.346212	0.992474
2017	18.21325	19.33697	15.12449	14.77639	16.16337	0.393253	0.992435
2018	20.50409	19.33697	15.14011	14.79421	15.54257	0.169786	0.992308
2019	19.42796	19.33697	14.98589	14.80691	16.52288	0.266868	0.992468
2020	18.54372	19.33697	15.02648	14.87877	17.0387	0.394682	0.992544
2021	18.86963	19.33697	15.34096	16.00828	18.244	1	0.992648
2022	19.17138	19.33697	15.48714	15.30841	19.30313	0.427946	0.99275
2023	19.16092	19.33697	15.63413	15.31937	19.2302	0.418726	0.992727

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA

الملحق (2) مؤشر كفاءة الاستثمارات والقروض لمصرف بغداد للمدة (2016-2023) (آلاف الدنانير العراقية)

السنوات	المدخلات			المخرجات		الاستثمارات	القروض
	الودائع	رأس المال	التكاليف الإدارية	الاستثمارات	القروض	مؤشر الكفاءة	مؤشر الكفاءة
2016	20.4876	19.33697	16.5802	15.76142	19.08885	0.012418	0.992579
2017	20.42701	19.33697	16.50473	18.35736	18.94883	0.173558	0.992572
2018	20.47759	19.33697	16.48	18.32702	18.90283	0.166249	0.992568
2019	20.50159	19.33697	16.54733	18.4444	18.82349	0.182205	0.992551
2020	20.79407	19.33697	16.51812	18.943	18.76873	0.270968	0.992541
2021	20.8695	19.33697	16.46957	19.91542	18.61655	0.705144	0.992526
2022	20.99275	19.33697	16.48638	20.3149	18.30971	1	0.992485
2023	21.49811	19.51929	16.56935	20.2492	17.93667	1	0.992546

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA

الملحق (3) مؤشر كفاءة الاستثمارات والقروض لمصرف التجاري العراقي للمدة (2016-2023) (آلاف الدنانير العراقية)

السنوات	المدخلات			المخرجات		الاستثمارات	القروض
	الودائع	رأس المال	التكاليف الإدارية	الاستثمارات	القروض	مؤشر الكفاءة	مؤشر الكفاءة
2016	18.58397	19.33697	14.98264	19.48993	16.10845	0.949425	0.992526
2017	18.71503	19.33697	14.92206	19.57558	16.19407	1	0.99254
2018	18.71745	19.33697	15.0073	19.40602	16.29478	0.825553	0.992543
2019	18.80331	19.33697	15.22958	19.06326	16.25321	0.536947	0.992514
2020	18.80331	19.33697	15.17909	19.04847	16.75153	0.535763	0.992578
2021	18.88852	19.33697	14.92206	19.48083	17.11637	0.852637	0.992646
2022	18.93762	19.33697	15.30144	19.65987	16.38275	0.911002	0.992519
2023	18.69821	19.33697	15.3614	19.57909	16.23954	0.905113	0.9925

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA